المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مدارس بلا ماء
عودة الى العطش

ورقة سياسات

كتابة : رامي بنعلي

عضو بقسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- مكتب القيروان

المراجعة: رمضان بن عمر
إيناس لبيض
منيارة المجبري

التدقيق اللغوي: رابح بن عثمان
رحاب مبروكي

التصميم الجرافيكي : منيارة المجبري

سبتمبر 2024

الملخص التنفيذي

نضع بين أيدي المتداخلين في المنظومة المائية والتربوية وصناع القرار هذه الورقة السياسية التي تبرز واقع المدرسة العمومية في علاقتها بالموارد الطبيعية وعلى رأسها الحق في الماء والصرف الصحي والبنية التحتية. هذه الورقة تسعى إلى معالجة أحد القضايا الرئيسية التي تشكوها المدارس العمومية، لذلك تأتي أهميتها من الحاجة الملحة لتحسين ظروف المدارس العمومية، حيث يشكل الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب ركيزة أساسية لضمان بيئة تعليمية صحية، كما تسعى إلى تقديم حلول عملية لضمان حقوق الاطفال في التعليم والصحة. لذلك تم اتباع المنهج الكمي في هذه الورقة وجمع بيانات المدارس التي تعاني من نقص أو غياب للماء الصالح للشرب والوحدات الصحية ومعدات النظافة بالإضافة إلى قراءة نقدية للمشاريع المعطلة والمتعلقة بتزويد المدارس العمومية بالماء. كما تطرح هذه الورقة جملة من التوصيات تساعد في تحسين ظروف المدارس خاصة منها الريفية التي يجب أن تحاط برعاية فائقة من الجهات المعنية وتخصيص اعتمادات مالية كافية لضمان توفر الماء داخلها.

المقدمة

إن قوام كل بيئة مدرسية صحية يرتكز أساسا على توفير المياه النظيفة والصالحة للشرب فهي ضرورة ملحة لضمان صحة التلاميذ وسلامتهم والوقاية من الأمراض، إذ أن المدرسة باعتبارها النواة الثانية بعد الاسرة تندرج ضمن تصميم بنية المجتمع، حيث لا يمكن الحديث اليوم عن تعليم بالكيفية والنوعية التي تواكب التطورات العصرية دون مقومات فعلية للمدارس تراعي وتضمن الحقوق الأساسية للأطفال. لذلك تتجه أغلب الخيارات الدولية والحقوقية لتحقيق هذا الغرض عبر إلزام الدول الأطراف بتبني ترسانة المبادئ التي يقوم عليها ترسخ الحق في التعليم وحتى تكون المدرسة "مدرسة" بالمعنى الفعلي يتسنى لها القيام بدورها لا التربوي والتعليمي فقط، انما أيضا الصحي والبيئي لتكون بذلك ضامنة لحقوق الطفل مثلما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989[1]، وخاصة المادة 28 منها التي تتعلق بحق الطفل في التعليم والتي يستدل منها أن التعليم يجب أن يكون ضمن بيئة مدرسية صحية ومناسبة بما في ذلك الوصول إلى الماء الصالح للشرب[2].

إن ضرورة توفير المياه ليس مرتبطا فقط بالجانب الصحي، بل له ارتباط وثيق بحقوق الطفل الأساسية في التعليم والصحة والحياة الكريمة وهو ما عملت عديد المنظمات الدولية على تكريسه ضمن اتفاقياتها مثل اليونسكو واليونيسف. كما عملت منظمة الصحة العالمية على وضع إرشادات ومعايير واضحة بشأن جودة المياه والسلامة الصحية في المؤسسات التعليمية تتعلق بضرورة ضمان مياه الشرب بالكمية والجودة المناسبة ووضع معايير البنية التحتية للصرف الصحي والنظافة وتحديد مستويات الملوثات المقبولة لضمان صحة التلاميذ علاوة على جملة البحوث والتقارير الصادرة عنها بشأن التوعية والتعاون مع الحكومات[3].

وعلى ضوء هذه المعطيات في علاقة بالمعايير الدولية، يحق لنا التساؤل حول وضعية المدارس التونسية ومدى ضمانها للحق في الماء للتلاميذ وهو ما سيقع تبيانه ضمن هذه الورقة السياسية التي نكشف من خلالها عن واقع المدارس وربطها بالماء خاصة منها الكائنة بالوسط الريفي باعتبار أن هذا الحق ركيزة أساسية لإعمال بقية الحقوق الأخرى كالحق في الصحة وضمان عدم الانقطاع المبكر عن الدراسة الذي ينجر عنه لاحقا صعوبات في ارتقاء السلم الاجتماعي وضمان العيش الكريم. كما ستنظر هذه الورقة في مدى التزام برامج ومخططات الدولة ضمن استراتيجياتها بتكريس هذا الحق، ثم تذكر في الأخير بأهم التوصيات الواجب العمل بها بداية العودة المدرسية.

---

[1] اليونيسيف، اتفاقية حقوق الطفل 1989، https://short-link.me/KpZn

[2] الأمم المتحدة، الأمم المتحدة تدفع باتجاه مدارس تعزز الصحة مؤكدة على العلاقة الجلية بين التعليم والرفاه، https://short-link.me/Kp-0

[3] منظمة الصحة العالمية، اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية تحثان البلدان على جعل كل مدرسةٍ مدرسةً مُعزّزة للصحة، https://short-link.me/Kp-V

الماء في المدارس العمومية...واقع متأزم ولا عدالة اجتماعية

تطرح اليوم معضلة غياب الماء الصالح للشرب في المدارس التونسية بمزيد من الإلحاح خاصة في ظل ما تعانيه البلاد من شح وفقر مائي، اذ نجد أن أغلب المدارس تعود بنيتها التحتية إلى ما قبل الثمانينات[4] مع غياب الصيانة حيث تعاني أغلبها من نقص امدادات المياه الصالحة للشرب وانعدام ربطها بشبكة التطهير خصوصا في المناطق الداخلية والمناطق الريفية ذات التضاريس الصعبة. حيث بالعودة إلى بعض التقارير والبحوث نلاحظ أن عدد المدارس يناهز 4583 مدرسة ابتدائية يوجد منها ما يقارب 3222 مدرسة مرتبطة بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أي بنسبة تعادل 70% وحوالي 834 مدرسة تتزود بالمياه عبر الجمعيات المائية التي تعرف إشكاليات عميقة[5] تعوق دورها في ضمان التزود بالماء[6]. ويقدر عدد المدارس الابتدائية غير المرتبطة تماما بشبكات المياه ب 527 مدرسة ابتدائية إي بنسبة تقدر ب 12% ويتم تزويدها عبر طرق غير آمنة ومجهولة المصدر مثل الصهاريج والخزانات التي تنتهجها السلط الجهوية والمحلية في إطار الحلول الهشة وعجزها عن توفير بنية تحتية لائقة[7]. وهذا ما ينجر عنه عديد المضاعفات الصحية والامراض التي تصيب التلاميذ.

إن هذا الواقع ينم على تدني منظومة حقوق الطفل وحقه في تلقي تعليم ذو جودة ضمن بيئة مدرسية صحية كما من شأنه ان يغذي سياسات تتعارض مع كونية حقوق الانسان وأهمها الحق في الماء. وما يقف شاهدا على ذلك المشهد داخل المدارس بالوسط الريفي. فعلى سبيل الذكر تضم ولاية سيدي بوزيد 322 مدرسة ابتدائية منها 134 مدرسة مرتبطة بالجمعيات المائية والنصيب الأكبر للمدارس غير المرتبطة بهيكل مزود للماء، كذلك ولاية القيروان ليست أحسن حالا من نظيرتها سيدي بوزيد، حيث يناهز فيها عدد المدارس غير المزودة بالماء حوالي 48 مدرسة، أما ولاية القصرين فنجد أن 95 مدرسة من مجمل مدارسها منقطعة عنها امدادات المياه[8].

هذه المعطيات تحيلنا إلى اعتبارين أثنين أما الأول، وهو إذا اعتبرنا التعليم استثمارا وطنيا ومحددا أساسيا من محددات النمو الاقتصادي التونسي، فإن الاستثمار يكون وفق المقاييس والمنطق الاقتصادي فتوفير البنية التحتية يعتبر من ضروريات بيئة الاستثمار والمحدد الرئيسي للنجاح وبذلك فان توفير الماء داخل المدارس يعد من أسباب النجاح والاستثمار في التعليم الذي هو استثمار في الانسان والوعي المجتمعي ككل. أما الاعتبار الثاني فيقودنا إلى مسألة العدالة الاجتماعية بين الجهات، ولذلك يعيد غياب المياه عن المدارس بالوسط الريفي إلى الأذهان مسألة الفوارق الاجتماعية واتساع الهوة بين الوسط الحضري والوسط الريفي الذي لازال يقبع داخل منطق التهميش والتفقير والغبن الاجتماعي. لتبقى هذه المطالب مرتهنة بوضع السياسات الكفيلة بتعديل كفة الميزان بين جميع الجهات بصفة عامة والمدارس على وجه الخصوص.

---

[4] العربي الجديد، 461 مدرسة تونسية تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، https://short-link.me/MH5M

[5] بيان صادر عن قسم العدالة البيئية والمناخية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بتاريخ 09 فيفري 2024، حول وضعية قرية بني عياش بقرمبالية، https://urlc.net/K-Cx0

[6] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية والمناخية سنة 2024

[7] المرجع السابق.

[8] المرجع السابق.

حينما يهدد العطش صحة التلاميذ

لم تكن الصلة بين التعليم والصحة أشد وضوحا في أي وقت مضى، وهو ما جاء في خطاب تيدروس أدحافوم عبيريوس المدير العام لمنظمة الصحة العالمية[9]، ويعني ذلك أننا لم نعد بحاجة لإيجاد الرابط بين الصحة والتعليم لإبراز العلاقة بينهما كما أن المدرسة أصبحت اليوم تلعب دورا حيويا في تعزيز الصحة لدى الأطفال. ويعتبر الماء الصالح للشرب من أهم مقومات الصحة حيث لا يمكن الحديث عن الصحة دون توفره وذلك نظرا لأهميته في الحفاظ على النظافة الشخصية[10] ، لذلك فإن علاقة الترابط والتكامل بين الصحة والماء تتجسد في المناطق التي يغيب عنها هذا المورد الطبيعي بمعنى أن المدارس التي لا تتوفر فيها الامدادات المائية بشكل كافي تكون حاضنة للأوبئة والأمراض لدى الأطفال. ولعل المدارس التي انتشرت فيها الأوبئة في السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك، حيث كثرت حالات الإصابة بمرض الالتهاب الكبدي الفيروسي خاصة في المدارس الريفية نتيجة غياب الماء الصالح للشرب وعدم ربط المدارس بالصرف الصحي مما يضطر التلاميذ لاستعمال المياه الملوثة، ففي سنة 2018 سجلت ما يقارب 1372 حالة من مرض الالتهاب الكبدي منها 1294 حالة من النوع "أ" كذلك في سنة 2021 تم رصد 143 حالة عدوى بهذا الفيروس منها 103 حالة في ولاية القيروان أي بنسبة تعادل 70%، وذلك وفقا لمصادر وزارة الصحة عبر مطلب نفاذ للمعلومة تقدم به المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص الوحدات الصحية فان أغلب المدارس تفتقر إلى هذه الوحدات وفقا لتقرير وزارة التربية لسنتي 2022-2023 حيث يقدر عدد المدارس التي لا توجد بها وحدات صحية ب 128 مدرسة منها 74 متواجدة بولايات الوسط الغربي وهي ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وهي نفس المناطق الأكثر تضررا من انقطاعات المياه[11].

ولهذه الوضعية تداعيات خطيرة لا سيما فيما يخص العلاقة بين الصحة والتعليم فالأطفال الذين يتمتعون بصحة جيدة تكون لديهم قدرة أكبر على التركيز واستيعاب المعلومات كما تقلل من معدل غيابات التلاميذ بسبب الامراض وبذلك ارتفاع نسب النجاح في المدارس التي تعمل على تعزيز سلوكيات النظافة ونشر الوعي الصحي لدى الأطفال.

غياب الماء بالمدارس العمومية الوجه الآخر لأزمة الانقطاع المبكر

الانقطاع المبكر عن التعليم يعد من القضايا الاجتماعية والتربوية التي تواجهها المدارس التونسية اليوم ورغم غزارة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي ركزت في مجملها على الأسباب البيداغوجية والنفسية للتلاميذ وهي الأسباب المباشرة للانقطاع المبكر عن الدارسة [12]، فإن البنية التحتية وانقطاع الماء الصالح للشرب وعدم تهيئة الفضاءات وربطها بالصرف الصحي لا تقل أهمية عن الأسباب سالفة الذكر خاصة عندما تكون في المناطق الداخلية والريفية. إذ يعتبر الوسط الريفي من أكثر المناطق التي تستفحل فيها ظاهرة الانقطاع المدرسي فحوالي 50% من التلاميذ ينقطعون عن الدراسة في المستوى الابتدائي وخاصة في صفوف الفتيات. وتعتبر المدارس من الأماكن التي يقضي فيها الطفل مدة زمنية طويلة خلال يومه وهو يحتاج لاستعمال الفضاءات المرتبطة بالماء التي غالبا ما تكون مفقودة في المدارس الريفية مما يؤثر على تواجده ورفاهه داخل المدرسة التي تصبح منفرة للبقاء فيها. ويتواصل تهاون سلط الإشراف في إيجاد الحلول الجذرية لهذه المعضلة وتأبى أن تقوم بتشخيص دقيق وفعلي يأخذ بعين الاعتبار جميع متطلبات التعليم اليوم وعلى رأسها البنية التحتية وامدادات المياه داخل المدارس ما من شأنه تقليص ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة.

---

[9] منظمة الصحة العالمية مرجع سابق، https://short-link.me/MH5M

[10] اليونيسيف، الاحتياطات في الصفوف المدرسية أثناء كوفيد19-، https://short-link.me/MH6L

[11] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق.

[12] مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الانقطاع المبكر عن التعليم: دراسة ميدانية في المجتمع التونسي، https://short-link.me/MH8F

فشل الاصلاحات في مواجهة أزمة البنية التحتية والمياه

رغم أن البلاد التونسية سلكت أشواطا كبيرة نحو تعميم التعليم واجباريته وجعله مصعدا اجتماعيا ساهم في تأهيل عدة أجيال لكن هذه المكتسبات على قدر أهميتها لم تعد تحجب واقع البنية التحتية والمرافق الأساسية التي تغيب على أغلب المدارس[13].

لقد أصبحت المعرفة والتربية اليوم تخضع لمقاييس ومعايير مرتبطة بمدى توفرها في المدارس وتتنزل ضمن إطار عالمي مبني على منظومة كونية لحقوق الانسان تراعي حق المعلم والمتعلم متجهة نحو خلق بيئة مدرسية صحية. إن هذا الخيار جاء كذلك ضمن سياق عالمي متسارع من أجل مجتمع أكثر تطورا وازدهارا، وانخراط المدرسة التونسية في هذه الخيارات يأتي في إطار ركوب سير التقدم نحو مدرسة فعلية وتعليم قادر على مجابهة تطورات العصر ورفع درجة تقدم المجتمع.

كل هذه التوجهات تحمل على عاتق الدولة باعتبارها الراعية للحق في التعليم وجعله مواكبا للمعايير العالمية التي جاءت بها الصكوك والمواثيق الدولية، لكن الواقع أفرز منهجا مغايرا وجعل المدرسة التونسية منفرة عوضا عن المدرسة الصحية الراعية لحقوق الطفل وهو ما يظهر جليا في محتوى البرامج والمخططات والسياسات التعليمية. إذ أن أغلب البرامج خاصة منها الإصلاحية لا تتناول تأهيل البنية التحتية والحث على تزويدها بالماء الصالح للشرب. إن المتأمل لهذه السياسات يلاحظ بوضوح غياب تضمين هذه الحقوق ضمن البرامج المزمع إنجازها ومن ذلك المخطط الاستراتيجي للقطاع التربوي 2016-2020[14] الذي لم يشر في مجمل توصياته الى مسألة تزويد المدارس بالمياه وإنما اكتفى بجملة من التوجهات تهم أساسا مضمون التعليم. كذلك لم يأت الكتاب الأبيض الصادر في ماي 2016، وهو مشروع لمحاولة إصلاح المنظومة التربوية في تونس على هذا الحق.

رغم أن البلاد التونسية صادقت على مجمل المعاهدات التي تضمن الحق في الماء بالنسبة للمدارس، يبقى تزويد المدارس بالماء مجرد موضوع جلسات دورية بين الوزير المكلف بالفلاحة والوزير المكلف بالتربية والتعليم في محاولات لإيجاد الحلول الوقتية والهشة، وهذه الجلسات عبارة عن تدارس المشاريع التي تكون دائما معطلة لسبب ما، فبتاريخ 26 ديسمبر 2017 انعقدت جلسة عمل مشتركة بين هاته الوزارات للنظر في برنامج تزويد المدارس الريفية بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي المبرمج منذ سنة 2015 والتي أفرزت تزويد ما يقارب 128 مدرسة ابتدائية فقط من مجمل 760 مدرسة مبرمج تزويدها. كما صرحت مؤخرا وزيرة التربية المنتهية مهامها عن وضع برنامج وطني وتخصيص ميزانية لتزويد المدارس الريفية بالماء الصالح للشرب . وهو برنامج نأمل أن يتم العمل عليه في القريب العاجل.

كما تواصل السلط المعنية انتهاج نفس السياسات الهشة والحلول الوقتية وغير المجدية في مستهل كل عودة مدرسية عبر جلب المياه بالصهاريج من مصادر مجهولة لا تستجيب أغلبها لمواصفات مياه الشرب علاوة على أن هذا الحل لا يكون بصفة منتظمة حيث لا يتعدى أن يكون اجراء وقتيا لإسكات أفواه المحتجين. إن هذه الحلول الترقيعية لا تبني مدرسة وفقا للمقتضيات والمعايير التي تراعي حق الأطفال في التعليم في إطار بيئة مدرسية صحية.

---

[13] المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020، https://short-link.me/MHcj

[14] المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020، https://short-link.me/MHcj

[15] الإذاعة الوطنية، https://short-link.me/MHec

[16] إذاعة المنستير https://shorturl.at/8QXbk

التوصيات

نظرا لأهمية توفير الماء داخل المدارس والحاجة الماسة إليه من أجل بيئة صحية فان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يطرح عدة إجراءات عاجلة تهم العودة المدرسية وتعمل على ضمان الحق في الماء، وهي توصيات تهم وزارة التربية والتعليم ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بشكل أساسي.

التوصيات العاجلة الخاصة بالعودة المدرسية

- العمل على صيانة دورات المياه خاصة الحنفيات المعطبة ووحدات الصرف الصحي
- توفير كميات من الصابون ومعدات النظافة بصفة دورية ومنتظمة.
- تعزيز الإطار القائم بمهمة التنظيف داخل المدارس.
- الحرص على وضع الخزانات المائية بعيدة عن أشعة الشمس ومناطق التلوث في المدارس.
- الحرص على استعمال الخزنات المائية في المدارس الريفية طبق لمواصفات وزارة الصحة.
- تنظيف الصهاريج التي تجلب المياه للمدارس بالوسط الريفي بصفة دورية ومنتظمة.
- الحرص على إضافة مادة الكلور في المياه المتأتية من الصهاريج وذلك بكميات آمنة.

التوصيات العامة على المستوين المتوسط والبعيد

- رصد ميزانية لتعميم الربط بشبكات توزيع المياه على كل المدارس الريفية فهو حق دستوري يجب على الدولة احترامه والعمل على تكريسه واعتباره أولوية قصوى.
- توفير الماء الصالح للشرب للمدارس الابتدائية التي تشكوا من الانقطاعات المتواصلة للماء بسبب الجمعيات المائية مع ضرورة إيجاد بديل لهذا الهيكل في الأرياف.
- دمج مقاربة المسؤولية المجتمعية من خلال تشريك شركات تعليب المياه المعدنية القريبة من المدارس التي تشكو من غياب الماء الصالح للشرب.
- استبدال الصهاريج البلاستيكية الضارة بأخرى فخارية او مصنوعة من مواد صديقة للبيئة وصحية hygiéniques تخضع الى التعقيم ووقاية الوحدات الصحية المعنية.
- امكانية اعتماد تقنية حصاد مياه الأمطار وحفر ماجل في المدارس التي تشكو انعدام الربط بشبكات توزيع المياه.
- تسريع النظر في المشاريع المعطلة لتزويد المدارس بالماء الصالح للشرب.
- تبني المقاربة الحقوقية في الماء
- تقديم الخدمات والإحاطة الصحية اللازمة للتلاميذ وتعزيز السلوك الصحي لديهم
- احترام الشروط الصحية للبنية التحتية للمدارس ومكافحة الامراض التي تنتقل بالعدوى.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2, avenue de France Bab Bhar Tunis.

contact @ftdes.net

71 325 129

ftdes.net